جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

كليـــــة الحقـــوق

مخبر العقود وقانون الأعمال

ينظم

يوم الأربعاء 14 جوان 2023 تيجاني هدام

يوم دراسي وطني بعنوان:

واقع الجماعات المحلية في الجزائر: إشكالات التشكيل والتسيير

مسؤول اليوم الدراسي : د/ سلطان عمار

اللجنة العلمية والتنظيمية لليوم الدراسي :

رئاسة اللجنة العلمية: د/ بومزبر باديس

أعضاء اللجنة العلمية :

- د/ ريكلي محمد الصديق، جامعة منتوري قسنطينة.
- د/ غواس حسينة، جامعة 20 أوث سكيكدة.
- د/ أمجوج نوار، جامعة منتوري قسنطينة.
- د/ بوبرطخ نعيمة، جامعة منتوري قسنطينة.
- د/ نويوة هدى، جامعة منتوري قسنطينة
- د/ عبدلي سهام، جامعة منتوري قسنطينة.
- د/ سلطان عمار، جامعة منتوري قسنطينة.
- د/ لعريبي فاطمة، جامعة منتوري قسنطينة

مسؤول التنظيم :

ط.د/ بوالجدري محمد أمين

ديباجة وإشكالية اليوم الدراسي ومحاوره :

تعتبر اللامركزية الإدارية ضرورة من ضروريات العصر من حيث أنها تتيح للمواطن المشاركة في تسيير شؤونه المحلية، ذلك أن المنتخبين المحليين يفترض فيهم أنهم أدرى بحاجيات المواطنين وانشغالاتهم من أي موظفين ممثلين للسلطة المركزية. ومن جهة أخرى تمكن اللامركزية المواطنين من التدريب على تسيير الشؤون العمومية واكتساب تجارب مفيدة من خلال الاحتكاك المباشر بالحقائق اليومية، ومن ثم فهي تعتبر مدرسة لتعلم الديمقراطية وتحمل المسؤولية، ولعل هذا هو منطلق المؤسس الدستوري في اقتصار انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الأمة (الغرفة الثانية في البرلمان الجزائري) على المنتخبين المحليين.

ولا شك في أن نظام اللامركزية الإدارية له حدود معينة لا ينبغي تجاوزها، فهو يعمل ضمن إطار الرقابة الوصائية التي تفرضها السلطة المركزية، بحيث تبقى الأخيرة على علاقة قانونية وثيقة بالجماعات اللامركزية بحيث تضبطها من حيث الأهداف ومن حيث نطاق تدخلاتها وعلاقاتها بمؤسسات الدولة الأخرى، كما تبقى متحكمة إلى حد ما في مالية الجماعات المحلية من أجل المحافظة على بعض من التوازن الجهوي والاستقرار السياسي. وبرغم الاستقلال العضوي (الانتخاب) والاستقلال الوظيفي (الاعتراف بخصوصيات الانشغالات المحلية)، إلا أن هذه الأمور لا ينبغي أن تؤدي إلى فك الارتباط بالسلطة المركزية، وإلا تحولت هذه الآلية الإدارية عن طبيعتها وخرجنا من نظام الدولة الموحدة إلى نظام الدولة الاتحادية أو الفدرالية.

وعليه فإن طبيعة العلاقة بين الجماعات المحلية والسلطات المركزية حساسة ومعقدة، وهي تتطلب ولا ريب التعاون الوثيق بين الجهات المركزية والجهات المحلية وتضافر جهودهما من أجل الوصول إلى الأهداف العليا المشتركة للوطن وللمواطن والتي تلخصها غاية تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية والرياضية والصحية ... الخ. ولعل مثل هذه الغاية يتفق عليها الجميع ويتغنى بها الجميع، لكن قد يكون للواقع رأي آخر، إذ أن الكثير من بلديات الوطن تعاني من مشكلات مستعصية وصعوبات جمة أثقلت كاهل المواطن. بل أن بعض الجماعات المحلية تتوفر على موارد مالية هامة ومقومات سياحية وفلاحية كثيرة لكن هذه الموارد لم تنعكس على واقع التنمية المحلية، مما يستوجب طرح أكثر من سؤال حول واقع وآفاق التنمية والتسيير على مستوى الجماعات المحلية.

إشكالية الملتقى وأهدافه:

إن الانفصام الذي تعاني منه الكثير من الجماعات المحلية بين الواقع والنصوص القانونية، ومقاطعة نسبة كبيرة من المواطنين لعمليات الاقتراع، والتجاوزات التي ترافق وتعقب عمليات الانتخاب، وكذلك الصراعات الحزبية والشخصية والتحالفات المصلحية هي بعض من مظاهر أزمة الجماعات المحلية وهي عوامل أفرزت صعوبات جمة على مستوى تسيير الجماعات المحلية ومن ثم انعكست سلبا على سير التنمية المحلية. وعليه تدور إشكالية هذا الملتقى حول مدى ملاءمة الإطار القانوني للجماعات المحلية وانعكاساته على واقع التنمية المحلية وما ينبغي تعديله وإصلاحه في إطار نظرة إستشرافية طويلة المدى. وعليه يحاول هذا الملتقى الإجابة على التساؤلات الموالية :

ـ ما سر عدم الاستقرار القانوني المتعلق بالانتخابات؟ وما مدى تأثيره على تشكيل وسير الجماعات المحلية؟

ـ ما هي أهم الصعوبات التي تواجهها المجالس المحلية في التسيير؟

ـ هل الرقابة الوصائية ضرورية أم يمكن تقليصها لصالح المنتخبين المحليين؟

ـ ما دور الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية؟

ـ ما الآفاق المستقبلية للجماعات المحلية في ظل المتغيرات السياسية والاجتماعية المتواصلة؟

وفي هذا السياق يأتي هذا اليوم الدراسي بهدف تسليط الضوء على واقع الجماعات المحلية والصعوبات التي تواجهها في ظل القوانين التي تضبط تشكيلها وسيرها ومهامها، وفي ظل المتغيرات المتوالية، ومن ثم مناقشة الإشكالات القانونية التي تثيرها مسألة اصطدام الإطار القانوني للهيئات اللامركزية مع متطلبات المواطنين وطموحاتهم ومشاريعهم الاقتصادية من جهة ومع التشكيلات السياسية المساهمة في تشكيل هذه الجماعات والطموحات الشخصية لبعض المنتخبين المحليين وأنماط تسييرهم من جهة أخرى. ومن الأهداف المهمة أيضا لهذا اليوم الدراسي الخروج بتوصيات واقتراحات بناءة يمكن أن تساهم في إصلاح حال الجماعات المحلية وبعث التنمية المحلية المستدامة من خلالها.

محاور الملتقى:

- المحور الأول: آثار عدم الاستقرار القانوني على تشكيل الجماعات المحلية وسيرها.
- المحور الثاني: دور الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية.
- المحور الثالث: الصعوبات التي تواجه الجماعات المحلية في ظل التنظيم الحالي.
- المحور الرابع: الآفاق المستقبلية للجماعات المحلية (دراسة استشرافية).